



السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ..

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه محاضر اجتماع الجمعية العامة العادية
وغير العادية للشركة المنعقدة في ٢٠٢٥/٩/٢٢ .

رجاء التفضل بالإحاطة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

المصري العام

لشركة الحديد والصلب المصرية

(محاسب / اسامة أحمد بدوى)



التاريخ : ٢٠٢٥/١٠/٢٣

شركة الحديد والصلب المصرية
(تحت التصفية)

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية
لشركة الحديد والصلب المصرية
(تحت التصفية)
المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥

اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ وكذا القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ في تمام الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٢/٩/٢٠٢٥ بمقر الجمعية المصرية للدراسات التعاونية (شارع اسماعيل سرى - القصر العيني - امام نقابة الاطباء والمركز الثقافي الفرنسى) برئاسة السيد المهندس / محمد السعداوى مصطفى العضو المنتدب التنفيذي شركة الصناعات المعدنية (ش.م.ق.م) بموجب تفويض بالانابة من السيد المهندس/ طارق فهمى الحديدى رئيس مجلس الادارة (غير التنفيذي) شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية وذلك للنظر فيما يلى :-

- تقرير المصفي العام للشركة عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .
 - اعتماد قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وحساب التصفية عن الفترة المالية من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .
 - تقرير السيد مراقب الحسابات
 - رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات .
- وذلك بحضور السادة:-

* رئيس الجمعية العامة :

- السيد المهندس/ محمد السعداوى مصطفى العضو المنتدب (التنفيذي) شركة الصناعات المعدنية
السادة أعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية (ش . م . ق . م)

- الدكتور مهندس/ جمال محمد مجاهد
- الدكتورة / نيفين عصام الدين حسن جامع
- المهندس/ حسام محمد حمدى عبد العزيز
- الدكتور / جلال حامد سيد احمد
- المحاسب / احمد حسين الصادق
- المحاسب / عبدالرحمن عبد الغنى ابراهيم

* السادة المساهمون من الأفراد والأشخاص الاعتبارية و من القطاع الخاص

* شركة الحديد والصلب المصرية :

- المحاسب / أسامة احمد بدوى
المصفي العام لشركة الحديد والصلب المصرية
ويحضر كلا من السادة :

* السادة مراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات :

- المحاسب/ أشرف محمد فتح الله وكيل الوزارة نائب اول مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب/ داليا ناصر الشوقاوى وكيل الوزارة نائب اول مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب / محمد عبدالسلام محمد مراجع اول ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية



م

* السادة ممثلو مركز معلومات قطاع الأعمال العام :

- المحاسب / مراد جميل مدير عام بشعبة الصناعات المعدنية

* السادة ممثلو هيئة الرقابة المالية :

- السيد الاستاذ / حسام عبدالعزيز طه مدير ادارة بالادارة المركزية لحكومة الشركات

وفى بداية الاجتماع تم اختيار كل من السادة - الأستاذ / سامح عبد التواب شكرى - أمين سر للجمعية العامة

السيد المحاسب/ عبد اللطيف بلطية ، والسيد المحاسب/ محمد عبدالمنعم - جامعين للأصوات

وكانت نسبة الحضور للسادة المساهمين ٨٥ % وبعد التحقق من انعقاد الجمعية العامة العادية .

السيد المهندس/ محمد السعداوى - رئيس الجمعية العامة يبدء الاجتماع بالترحيب بالسادة الحضور

وتم بوجه الكلمة للسيد المحاسب / أسامة أحمد بدوى - المصفي العام لشركة الحديد والصلب المصرية لعرض

التقرير على السادة الحضور .

كلمة السيد المحاسب / أسامة أحمد بدوى - المصفي العام لشركة الحديد والصلب المصرية .

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي للشركة القابضة للصناعات المعدنية

السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات المعدنية

السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية

السادة مساهمي الشركة

وجميع السادة الحضور

نتشرف أن نستعرض فيما يلي تقرير ما إنتهت إليه أعمال التصفية خلال الفترة من ١/١/ ٢٠٢٥

حتى ٣٠ /٦/ ٢٠٢٥

المقدمة :-

➤ نود الإشارة الى انه صدر القرار الادارى رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ بتعيين المصفي والذي تقرر معه إيقاف جميع مصانع وأنشطة شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) اعتبار من يوم الاحد الموافق ٢٠٢١/٥/٣٠ عدا نشاط محطة الأكسجين ويكون المصفي مسنولا عن تشغيلها وإدارتها وكذلك تكليفنا بتشغيل محطة الغاز الطبيعي لصالح شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية بموجب خطاب الشركة القابضة المورخ فى ٢٠٢١/٦/٧ علما بأنه تم إيقاف تشغيل محطة الغاز الطبيعي بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨ نظرا لصدور قرار تصفية شركة النصر لصناعة الكوك.



➤ وقد شرعت إدارة التصفية في أعمالها وذلك في إطار المواد من ١٣٧-١٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الحاكم لامور التصفية والتي تحدد مهام المصفي في التصرف في أصول وموجودات الشركة وتحصيل مستحقاتها لدى الغير وسداد التزاماتها طبقا لاولويات السداد تجاه الدائنين في حدود الحصيلة المحققة مع الحرص على التصرف في أصول الشركة كخطوط الإنتاج بما يضمن تحقيق أعلى حصيلة ممكنة علما بأنه تم تكليفنا بالعمل كمصفي للشركة بموجب قرار السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات المعدنية رقم (٩) الصادر بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٥ وتم التصديق عليه ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٨

➤ ووفقا لمقتضيات المادة ١٤٠ من قانون الشركات المساهمة تم الاشهار بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٥ وفيما يلي عرض ماتم إنجازاه من أعمال التصفية خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠

أولا: بلغ صافي الاصول غير المتداولة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٤٢٩ مليون جنية مقارنة بمبلغ ٨٣١ مليون جنية في تاريخ بدء التصفية في ٢٠٢١/٥/٣١ بانخفاض ٤٠٢ مليون جنية

ثانيا : إيرادات الشركة خلال الفترة

➤ بلغ إيرادات التصفية عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٩٣٨ مليون جنية ببيانها كالتالى : -

(القيمة بالمليون جنية)		البيان
الفترة ٢٠٢٤/٧/١ إلى ٢٠٢٤/١٢/٣١	الفترة ٢٠٢٥/١/١ إلى ٢٠٢٥/٦/٣٠	
القيمة	القيمة	
-	-	- مبيعات التصفية
--	-	مبيعات منتجات تامه
٧٣٧	٩٣٨	مبيعات اصول ومهمات مخازن
٠	٠	مبيعات التصفية - اخرى
٧٣٧	٩٣٨	اجمالى مبيعات - التصفية

ثالثا : موقف العمالة

➤ لا يوجد اى عاملين في الخدمة فى ٢٠٢٥/ ٦/٣٠

➤ عدد العمالة القائمة بأعمال التصفية فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بإجمالى ٥٠٨ عامل بقطاعات الشركة المختلفة منهم عدد ٢١٦ عامل لأمن الشركة وسيتم خفض العاملين تباعا وفقا للتصرف فى موجودات الشركة وانتهاء الاعمال المكلفين بها .



وبلغت الأرصدة المدينة للعملاء في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٤٠٥ مليون جنيه كما يلي :-
(القيمة بالمليون جنيه)

المبالغ ٢٠٢٤-١٢-٣١		البيان	المبالغ ٢٠٢٥-٦-٣٠	
جزئي	كلي		جزئي	كلي
٨		رصيد عملاء القطاع الحكومي والعائلي	٨	
٢٩٤		رصيد عملاء القطاع العام والاعمال	٢٩٤	
١٠٣		رصيد عملاء القطاع الخاص	١٠٣	
	٤٠٥	الاجمالي		٤٠٥

➤ تم تكوين مخصص ديون مشكوك فيها عملاء بنحو ١٦٨ مليون جنية بيانها كما يلي :
(القيمة بالمليون جنية)

المبايع	البيع	
	كل	جزئي
مخصص القطاع الحكومي	٤	
مخصص القطاع العام والأعمال	٧٦	
مخصص القطاع الخاص والمشارك	٨٨	
إجمالي رصيد المخصص في ٢٠٢٥/٦/٣٠	١٦٨	

خامسا : موقف مديونيات كبار الموردين في ٢٠٢٥/٦/٣٠

➤ بلغت مديونية كبار الموردين في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٥,٩ مليار جنيه طبقا للجدول التالي :-
(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	٢٠٢٥/٦/٣٠ جنيـه
الشركة المصرية للغازات الطبيعية (بتروتريد)	٣٧٨٢
الشركة المصرية لنقل الكهرباء	١٧٦٤
شركة النصر لصناعة الكوك	١٤٧
شركة مياه القاهرة الكبرى	٢٥٠
الاجمالى	٥٩٤٣

➤ هذا بخلاف مستحقات الشركة القابضة للصناعات المعدنية البالغ قيمتها ١,٣٧١ مليار جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠

طبقا لمحضر المطابقة المشترك بين الشركتين .



سادسا : بيان موقف الضرائب : -

فيما يلي موقف ضريبة القيمة المضافة وضريبة شركات الأموال وضريبة كسب العمل والتمغه النسبية وفقا للبيان التالي :-

١ : ضريبة القيمة المضافة

- تم تقديم الإقرار الضريبي لضريبة القيمة المضافة عن شهر يونيو ٢٠٢٥ دانن بمبلغ ١١١,٧١٨ جنية وتم السداد فى شهر يوليو ٢٠٢٥
- تم الفحص حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ وسداد فروق الفحص.
- تم الفحص من ٢٠١٤/٧ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومنظورة امام القضاء مطالبه مبلغ ١٧٥ مليون جنية خاصة بمشتريات فحم الكوك
- تم فحص الفترة من ٢٠٢٠ / ٧ حتى ٢٠٢٣ / ١٢ وجارى سداد فروق الفحص
- تم تكليف المستشار الضريبي بمباشرة الاعمال الخاصة بفروق الفحص الضريبي عن هذه السنوات بدرجات الطعن المختلفة بمركز كبار المموليين.

٢ : شركات الأموال

١. تم ربط الفترة من ٩٨/٩٧ حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وفقا لاعتماد كل من رئيس مصلحة الضرائب والسيد/وزير المالية بنحو ٢٠٤ مليون جنية تم سدادها بالكامل خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بعد استئزال ضريبة الخصم والإضافة عن تلك السنوات .
٢. أعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ منظورة إمام المحاكم بمطالبه بنحو ٥٠٨ مليون جنية.
٣. أعوام ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١٠ تم التصالح وتسويتها نهائيا .
٤. ٢٠٢٠/٢٠١١ تم التصالح وتسويتها نهائيا .

٣ : كسب العمل

- ١- من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤ تم الربط والسداد .
- ٢- تم فحص السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بموجب موافقة الشركة وجارى تقسيط المديونية.
- ٣- تم سداد الضريبة عن شهر يوليو ٢٠٢٥ مبلغ ٣٢٢٧٢٤ جنية فى شهر يوليو ٢٠٢٥
- ٤- تم فحص ضريبة كسب العمل عن عام ٢٠٢٢ وفى انتظار نتيجة الفحص

٤ : التمغه النسبية - النوعية

- تم الربط والسداد حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠
- جارى فحص الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١
- الضرائب العقارية

- تم سداد الضريبة العقارية بالكامل حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بموجب محضر الاتفاق بين الشركة والمصلحة
- صدر اعفاء لجميع الشركات الصناعية من الضريبة العقارية لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من يناير

٢٠٢٢ طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢



٦ - ضريبة الخصم والاضافة :-

تم سداد مبلغ ٨٣١٥٩ جنيه عن الربع الثانى من عام ٢٠٢٥ فى شهر يوليو ٢٠٢٥

٧ - المساهمة التكافلية لصندوق اسر. الشهداء :-

تم سداد مبلغ ١٧٢٣ جنيه المستحق عن شهر يونيو ٢٠٢٥ فى شهر يوليو ٢٠٢٥

سابعا : التأمينات :-

➤ يتم سداد التأمينات أول بأول علما بأن تأمينات شهر يونيو ٢٠٢٥ والبالغ قيمتها ١٢٤٤٣١٢ جنيه تم سدادها فى يوليو ٢٠٢٥

➤ أما بخصوص التأمينات الابتدائية والنهائية المقدمة من العملاء والموردين فقد تم رد بعضها وجارى استكمال رد الباقي بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة .

ثامنا : أرصدة النقدية وما فى حكمها فى ٢٠٢٥/٦/٣٠

(القيمة بالجنيه)

٢٠٢٥/٦/٣٠ جنيه	البيان	رقم الحساب	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه
١٥,٠٤٩,٧١٩	(١) الودائع	١٢٨/-	٥٥,١٥٣,٢٩٩
٢,٨٧١,٢٢٧,٥٩٥	(٢) الحسابات الجارية والصندوق	١٢٨/-	١,٨٦٣,٩٤٦,١٩٣
٢,٨٨٦,٢٧٧,٣١٤	إجمالي البنوك المدينة والصناديق		١,٩١٩,٠٩٩,٤٩٢

تاسعا :- قامت الشركة منذ تصفيتها فى ٢٠٢١/٥/٣٠ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بسداد التزامات مختلفة ومستحقة عليها على النحو التالى :

(القيمة بالمليون جنيه)

المبلغ	الجهة المسدد لها
٢,٢١٢	تعويضات
١٤٩	الكهرباء
٧٨٨	الضرائب
٢٩٠	التأمينات



عاشرا : نتائج أعمال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠

- بلغ اجمالي المصروفات خلال الفترة مبلغ ١٢٢ مليون جنيه منها ٢٣ مليون جنيه إجمالي الأجور النقدية
- بينما بلغ إجمالي الإيرادات ١١٦١ مليون جنيه
- بلغ فائض التصفية خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ١٠٣٨ مليون جنيه

ولا يسع الشركة في نهاية التقرير إلا أن تسجل كل الشكروالتقدير . . .

- للسيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي للشركة القابضة للصناعات المعدنية
- والسيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات المعدنية
- والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة .
- والسادة مساهمين الشركة .
- وجميع القائمين بالتصفية .

والأمر معروض علي سيادتكم لاعتماد قائمة المركز المالي وحساب إيرادات ومصروفات التصفية المؤقت في ٢٠٢٥/٦/٣٠

سائلين الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لما فيه خير وصالح أمتنا . .

السيد المهندس/ محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي شركة الصناعات المعدنية تقدم بالشكر للسيد المصطفى
ثم اعطي الكلمة للسيد المحاسب / أشرف محمد فتح الله – وكيل الوزارة نائب اول مدير ادارة مراقبة حسابات
الصناعات المعدنية والهندسية :

السيد المحاسب / أشرف محمد فتح الله – وكيل الوزارة القائم بأعمال مدير ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية
والهندسية :

السادة رئيس واعضاء الجمعية العامة ومساهمي الشركة معروض على سيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة قائمة المركز المالي وحسابات التصفية المعدلة لشركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ ونحن عند راينا بشأن كافة الملاحظات وستقوم السيدة المحاسب / داليا ناصر الشرفاوى – وكيل الوزارة وستقوم بتلاوة تقرير مراقب الحسابات .

ثم اعطي الكلمة للسيدة المحاسب / داليا ناصر الشرفاوى – وكيل الوزارة – نائب اول مدير ادارة مراقبة حسابات
الصناعات المعدنية والهندسية لعرض بعض ملاحظات الجهاز :-

راجعنا قائمة المركز المالي وحسابات التصفية (المعدلة) لشركة الحديد والصلب (تحت التصفية) شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية خاضعة لأحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ والمتمثلة في المركز المالي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ والبالغ إجمالي الأصول به نحو ٤,٣٢١ مليار جنيه وحساب إيرادات ومصروفات التصفية عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بفائض عن الفترة نحو ١,٠٣٨ مليار جنيه وتقرير السيد/ المصطفى عن المركز المالي المذكور وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات وإعداد هذه القائمة والحسابات المشار إليها مسئولية مصفى الشركة ومسئوليتنا هي إبداء الرأي على هذه القائمة وحسابات التصفية في ضوء مراجعتنا لها.



وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وأحكام باب التصفية الوارد بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بإصدار قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وكذا القوانين المصرية السارية ذات العلاقة بالتصفية، وتتطلب معايير المراجعة تخطيط وأداء المراجعة الحصول على تأكيد مناسب بأن القائمة المالية والحسابات المشار إليها لا تحتوي على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقائمة المالية والحسابات المشار إليها، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة إدارة تصفية الشركة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القائمة المالية والحسابات المشار إليها وقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القائمة المالية والحسابات.

إن سياسة الشركة هي اعداد القائمة المالية المرفقة وحساب إيرادات ومصروفات التصفية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية والنظام المحاسبى الموحد وكذا فى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بتصفية الشركات .

وفى ضوء ما قمنا به من اعمال المراجعة وماحصلنا عليه من ادلة اثبات تبين مايلى :

رغم تكرار ملاحظتنا وتوصيات الجمعيات العامة للشركة التى انعقدت اخرها بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢٥ بالاسراع فى اتخاذ واستكمال الاجراءات القانونية اللازمة لازالة التعديات الواقعة على بعض اراضي الشركة مع وضع اليه تحكم عدم تكرار التعدى على اى من اراضيها وتقنين وتسجيل كافة الاراضى حيازة الشركة إلا انه قد تبين :-

❖ الملاحظة :-

- قامت الشركة بجرد الأراضي فى تاريخ القوائم المالية بموجب القرار رقم ١١ لسنة 2025 وقد تبين وجود بعض المروق بين ما هو مقيد بالدفاتر والورد بمحضر الجرد حيث بلغ المقيد بالدفاتر ٨٨٩٩٣٤٣ متر مربع والوارد بمحضر اللجنة ٧٨٥٤٠٢٩ متر مربع بفارق ١٠٤٥٣١٤ متر مربع دون بحثه أو تحقيقه ، كما تبين عدم قيام اللجنة بالرفع المساحي للأراضي وإعداد تقارير عنها توضح ما إذا كانت هناك أية تعديات عليها ومما يحول دون الوقوف على ما تملكه الشركة من أراضي أو المخصص لها أو ما تضع يدها عليها، واكتفت بقيد بيان بالمساحة وتاريخ الشراء، كما لم تقم اللجنة بحصر الأراضي وضع اليد ولم تبين ما إذا كانت عليها تعديات من عدمه.

يتعين حصر وإجراء الرفع المساحي فى تاريخ المراكز المالية لكافة أراضي الشركة ، والوقوف على كافة حالات التعدي القائمة فى تاريخ الجرد إن وجدت لإتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق الشركة مع التحقق من المقيد بسجل الأصول وتحقيق الفارق المشار اليه وموافاتنا بما يتم فى هذا الشأن.

❖ رد الشركة :-

❖ تم جرد الأراضي المملوكة للشركة سواء بموجب عقود مسجلة أو قرارات تخصيص .

❖ تم حصر جميع الأراضي وضع يد الشركة .

يوجد حصر للمحاضر المحررة لتعديات على أرض الشركة

❖ الملاحظة :-

- لم نواف ببعض عقود الأراضي أو قرارات نزح الملكية الخاصة بها على الرغم من طلبها أكثر من مرة.

ومن أمثلة ذلك :-



- المذكرة المرفقة لقرار نزع الملكية رقم ٦١/١٣١ (غير متضمن المساحة) الخاص بالميناء النهري والبالغ مساحته بالدفاتر نحو ٣٠ فدان حيث تم موافاتنا بصورة من شهادة سجل عيني بمساحة نحو ٢٧ فدان.
- المذكرة المرفقة بقرار رقم ٥٩/٩٤٥٨ مشروع ٢٦٦ دي والبالغ مساحته بدفاتر الشركة ٧٩٥٩٦ متر مربع.
- تم موافاتنا بقرارات نزع ملكية لنحو ١٠٥ فدان من قرار نزع ملكية رقم ٧٣/٣ حوض المنجاري، سجل عيني والمسجل بدفاتر الشركة ١٢٣ فدان.
- المذكرة المرفقة لقرار نزع الملكية رقم ٢٩٧١ لسنة ١٩٦٦ (غير متضمن مساحة) والخاص بمشروع إسكان العاملين والتي توضح المساحة والرسم للأرض والبالغ مساحته بدفاتر الشركة ٨٦ فدان وتم موافاتنا ببيان لقرارات نزع ملكية بمساحة نحو ٩٦ فدان وكذا محضر تسليم بمساحة ٤٧ فدان بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٦.
- تم موافاتنا بقرار رقم ٥٤/١٢٦ والبالغ مساحة ٩٥٥ فدان منها مساحة نحو ٧٣٧ فدان مشهرة برقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ في حين ان المقيد بدفاتر نحو ١١٧٤ فدان (٤٩٣٢٣٢١ متر مربع).
- وقد أفادت الشركة بردها على التقرير التفصيلي عن مراجعة القوائم المالية عن هذا الفترة بأن قرارات نزع الملكية الموجودة في المطابع الأميرية غير مرفق بها خرائط أو أنة مرفقات .
- يتعين إتخاذ كافة الإجراءات الواجبة للتوصل إلى موقف تلك الأراضي بما يؤيد ملكيتها للشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن .

❖ رد الشركة :-

جارى عمل الإجراءات اللازمة وموافاتكم بما سيتم .

❖ الملاحظة :-

- تبلغ مساحة الأراضي المسجلة بدفاتر الشركة نحو ٢١١٨ فدان وسبق عمل رفع مساحي لأراضي الشركة ماعدا المدينة السكنية بنحو ١٤٢٩,٦٥ فدان ، في حين تضمن البيان الذي تم تقديمه من السيد مصطفى الشركة الأسبق للأراضي التي في حوزة الشركة نحو ٣٤٤٨ فدان سواء لها عقود أو قرارات نزع ملكية أو وضع يد ولم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها حتى نقل ملكيتها طبقا لما تقضى به المادة رقم (٩٣٤-١) من القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ "بإصدار القانون المدني" وتعديلاته والتي تنص على أن "في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان في حق الغير، إلا إذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري" ومن أمثلة ذلك ما يلي:-
- نحو ١٠٧ فدان تبين قيام حي التوبين بكتابه لافتة على أسوارها وكذا، على أرض المشتل بعالم جواز التعامل على تلك الأراضي وأنها ملك حي التبين.
- نحو ١٤٠ فدان أراضي وضع يد بدون مستندات متعدي على ١٥٠ فدان منها والباقي في حيازة الشركة ولا يوجد مستندات لدى الشركة.
- نحو ٣ أفدنة تقريبا أراضي بطريق بلبيس الصحراوي تم التنازل عنها من قبل أحد العملاء بعقد ابتدائي ولا يوجد لها عقد بالشركة.
- مساحة ٤٥ فدان مشتراه من الشركة القومية للإسمنت منذ عام ١٩٧٩.
- يتعين موافاتنا بما سيتم بشأن الرفع المساحي للأراضي وما يتبعها من اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيلها تعظيما للعائد المتوقع منها وتنفيذا لقرارات الجمعيات العامة للشركة والمنعقدة منذ بداية التصفية .

❖ رد الشركة :-

سيتم الرفع المساحي لجميع الأراضي بمعرفة الجهات المختصة ويوجد احازن قانونية مشكاة بمعرفة الدولة احازن المنازعات القانونية التي تعوق تسجيل الأراضي وعليه سيتم إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل كافة الأراضي



❖ الملاحظة : -

استمرار وجود حالات تعدي على بعض أراضي وممتلكات الشركة تتمثل في (٨٦) حالة تعدي بمساحات مختلفة، عدد (١٠) شقق، فضلا عن وجود ٧ جهات حكومية تشغل نحو (١٢٣) فدان ، وقد أفادت الشركة بردها أنه قد صدر قرارات إزالة من حى التبين وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية انفسيا، تلك القرارات بالتعاون مع الجهات الأمنية والادارية المعنية .
الأمر الذي يستوجب المتابعة لإزالة تلك التعديات وأى تعديات أخرى مع ضرورة وضع آلية تضمن عدم تكرار التعدي على أى من أراضي الشركة أو ممتلكاتها .

❖ رد الشركة : -

- جارى متابعة تنفيذ قرارات الازالة الصادرة لتعديات على أرض الشركة مع الجهات الأمنية والادارية المعنية . .

• كما اوضحت السيدة المحاسب / داليا ناصر الشرقاوى - وكيل الوزارة - نائب اول مدير ادارة مراقبة الحسابات :

بالنسبة لملاحظات الاراضى تكررت على مدار سنوات ما بين وجود فروق بين المقيد بالدفاتر وبين الجرد وما بين وجود تعديات وبين الرفع المساحى وما بين تسجيل الاراضى وقرارات نزع الملكية وبالنسبة للتعديات ماهى الالية التى تراها الشركة لضمان عدم تكرار التعديات وبالنسبة لقرارات نزع الملكية التى لم يوافق الجهاز المركزى على مدار سنوات والرفع المساحى للاراضى وما هى الاجراءات التى ستأخذها الشركة فى ضوء عدم وجود خرائط مساحية لبعض الاراضى لدى الهيئة العامة للمطابع الاميرية .

رد السيد المحاسب / اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :-

- بالنسبة للتعديات يوجد لجنة مشكلة لازالة التعديات بمعرفة الدولة وتم استرداد حوالى ٥٥ فدان قامت اللجنة بتسليمها للشركة وبالتسيق مع الحى التابعه لها وقسم الشرطة قامت الشركة بتعيين حراسة وغرفة على تلك الاراضى للحفاظ عليها .
- بالنسبة لتسجيل الاراضى فيوجد لجنة مشكلة لدراسة كل ما يخص تلك الاراضى من مشكلات وهذه اللجنة سوف تصدر توصية او قرار يعمم على كل الشركات ويتم العمل به فى الشهر العقارى .
- بالنسبة للرفع المساحى للاراضى نقد تم اسناده الى جهة مختصة من قبل الدولة وهى التى ستقوم بالرفع المساحى لاراضى الشركة .

• كما اضافت السيدة المحاسب / داليا ناصر الشرقاوى - وكيل الوزارة - نائب اول مدير ادارة مراقبة الحسابات :

بالنسبة لتصريحات السيد وزير الصناعة ما هو موقف الشركة بشأن اعادة تشغيل جزء من المصنع وانشاء مصانع صديقة للبيئة وبين تحويل بعض الاراضى لمناطق سكنية .

• اوضح السيد المهندس/ محمد السعداوى - العضو المنتدب التنفيذى لشركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية :

انه توجد توصية من مؤسسة الرئاسة بالموافقة على طلب التنمية الصناعية (وزارة الصناعة) لاستغلال اراضى الحديد والصلب وشركة الكوك لاغراض صناعية صديقة للبيئة وصناعة المنسوجات .



❖ الملاحظة : -

لم يتضمن جرد الأصول الثابتة المباع منها وكذا المتعاقد، على بيعها من القطاعات من (المباني والإنشاءات، الآلات والمعدات، العدد والأدوات، الأثاث ومهمات المكاتب) على الرغم من عدم تسليمها للعملاء حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وما زالت مدونة بسجل أصول الشركة من أمثلة ذلك (القطاعات الثقيلة، التلبيد الجديد، الصب المستمر، الألواح).
يتعين القيام بجرد كافة ممتلكات الشركة في تاريخ المركز المالي للتحقق من وجودها واستبعاد المسلم منها حتى تاريخه وما يتبعه من الاعتراف بالإيراد الخاص بها.

❖ رد الشركة : -

- تم موافاة سيادتكم بما تم بيعه وتسليمه من القطاعات تحت إشراف لجان التسليم بالقطاعات وتم عمل التسويات اللازمة لذلك .

❖ الملاحظة : -

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم موافاتنا بشهادة الحفظ المركزي التي توضح ملكية عدد (١٤٢٨٥) سهم للشركة في رأس مال الشركة القومية للأسممت (تحت التصفية).

يتعين موافاتنا بالشهادة المشار إليها.

❖ رد الشركة : -

- سيتم موافاتكم بالشهادة فور الحصول عليها

❖ الملاحظة : -

❖ - بلغت تكلفة المخزون في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣٨٩ مليون جنيه مقابل نحو ٤٤٣ مليون جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بنقص نحو ١٢,٢ % فقط ، هذا وقد تم جرد خام العبر الجبرى والدلوميت والذي يبلغ تكلفة نحو ٢٣ مليون جنيه .
مما يستوجب العمل على سرعة التصرف فى تلك الأرضدة وبما يحقق صالح الشركة

❖ رد الشركة : -

- تم تقييم جميع المخازن بمعرفة شركات التقييم المعتمدة وجرى إتخاذ إجراءات التعاقد وفقاً للإجراءات المعتمدة من شركات التقييم ولا يتم فتح المخازن مرة أخرى لاي سبب حيث يتطلب ذلك إعادة التقييم للتأكد من عدم وجود أي تعديلات .

• كما اوضحت السيدة المحاسب / داليا ناصر الشرقاوى – وكيل الوزارة – نائب اول مدير ادارة مراقبة الحسابات :

بالنسبة للمخزون، وبط حركة البيع ها، يوجد تصور معين للانتهاء من التصفية وخصوصاً وان التصفية تمتد من عام الى اخر .

ريد السيد المحاسب / أسامة احمد بدوى – المصفى العام للشركة :

بالنسبة للمخزون فانه يوجد اجراءات للتعاقد على المتبقى من المخزون ويتم العمل فى اجراءات التسليم والتسلم وتتم المطابقة على الموجودات مع الحاسب الالى وسوف يتم الانتهاء منها قريباً .



❖ الملاحظة : -

- لم يتم إجراء مطابقات على معظم أرصدة العملاء والحسابات المدينة والموردين والأرصدة الدائنة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ للتحقق من صحتها رغم تكرار ملاحظتنا في هذا الشأن وبما يمكن من التحقق من صحة الأرصدة بالمركز المالي. الأمر الذي يستوجب إجراء تلك المطابقات للتحقق من صحة الأرصدة بالمركز المالي.

❖ رد الشركة : -

تم مخاطبة بعض العملاء لإجراء مطابقة وفي انتظار الرد

❖ الملاحظة : -

- بلغت أرصدة حساب العملاء وأوراق القبض والحسابات المدينة والمستحق لدى الأطراف ذات العلاقة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤٥٥,٠٧١ مليون جنيه مقابل نحو ٥٠٢ مليون جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، هذا و مازال رصيد حساب العملاء يتضمن ما يلي:-

أ- نحو ١٨٤,٤٠٦ مليون جنيه ظهر كرصيد مدين بإسم /شركة مصانع الدلتا للصلب في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ، وقد أسفرت المطابقة بين الشريكتين في ٢٠٢٣/١١ عن بعض الفروق بنحو ٤٧٢ ألف جنيه تمثل (فواتير لم تسجل أو فروق أوزان أو فروق تسعير أو فروق سداد) لم يتم تسويتها منذ فترة يرجع بعضها لعام ٢٠١١ ، وقد أفادت الشركة بأنه تم مخاطبة شركة الدلتا للصلب لإجراء المطابقة اللازمة ولم تتفق أية رد.

الأمر الذي يستوجب ضرورة المتابعة والعمل على تسوية تلك الفروق وتحصيل المديونية المشار إليها حفاظاً على حقوق الشركة .

❖ رد الشركة : -

جارى العمل على تسوية الفروق وتحصيل المديونية

❖ الملاحظة : -

ب- نحو ٥,١٠١ مليون جنيه رصيد مدين بإسم / شركة سيناء للمنجنيز في ٢٠٢٥/٦/٣٠ لم تقم الشركة بتحصيلية يتمثل في قيمة المتبقى من نحو ٤٧,٧١٢ مليون جنيه قيمة ٥٩٨٥ طن فحم كوك مباعه من قبل تصفية شركة الحديد والصلب .

يتعين العمل بسرعة تحصيل تلك المديونية وإجراء التصويب اللازم بشأنها .

❖ رد الشركة : -

- جارى إتخاذ إجراءات تحصيل تلك المديونية .

❖ الملاحظة : -

ج - نحو ١,٤٠٩ مليون جنيه رصيد دائن باسم / شركة الحديد والصلب للمناجم والمحاجر في ٢٠٢٥/٦/٣٠ في حين ظهر رصيد شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) بدفاتر الحديد والصلب للمناجم والمحاجر في ذات التاريخ بنحو ٣,٦١١ مليون جنيه (مدى). الأمر الذى يتطلب إجراء المطابقة اللازمة ومراعاة يترتب عليها من تسويات.

❖ رد الشركة : -

تم مخاطبة شركة الحديد والصلب للمناجم والمحاجر لإجراء مطابقة حسابية على الأرصدة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ولم نواف بالرد .



❖ الملاحظة : -

د- تضمن حساب الأطراف ذوي العلاقة نحو ٥٤ مليون جنيه رصيد (مدين) مستحق على الشركة الأهلية للصناعات المعدنية رغم إنتهاء أعمال التصفية للشركة الأهلية وشطبها من السجل التجاري (في ٢٠٢٣/١٢/٣١) وإفادة الشركة بردها على تقريرنا عن المركز المالي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بأنه تم مخاطبة الشركة القابضة لسداد المديونية وهو ما لم يتم حتى تاريخه.

الأمر الذي يستوجب ضرورة متابعة الشركة القابضة لتحصيل تلك القيمة وموافاتها بما يتم .

❖ رد الشركة : -

- الشركة الأهلية إحدى الشركات النابعة للشركة القابضة وجارى المناقشة مع الشركة القابضة في هذا الشأن .

- كما اوضحت السيدة المحاسب / داليا ناصر الشرقاوى - وكيل الوزارة - نائب اول مدير ادارة مراقبة الحسابات :

ان مديونيات الشركات التابعة سواء شركة الدلتا للصلب او الاهلية ويتم مخاطبة الشركات لعمل مطابقات ولم يتم التسوية من سنة لآخرى ويستم التكرار كل عام مما يستوجب المتابعة من قبل الشركة .

رد السيد المحاسب / أسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

سوف يتم الانتهاء من المطابقات فى القريب العاجل ويتم التسوية فى ضوء المطابقة .

❖ الملاحظة : -

- ما زالت الحسابات المدينة تتضمن ما يلى:-

أ- نحو ٦,٣٣٦ مليون جنيه قيمة ضريبة الخصم والإضافة لم نواف، بأية شهادات التحقق من مرجعها

يتعين موافاتنا بتلك الشهادات للتحقق من صحة الرصيد.

❖ رد الشركة : -

سيتم موافاتكم بصورة منها فور إستلامها .

❖ الملاحظة : -

ب- نحو ٧,٢٤٣ مليون جنيه تمثل قيمة ضرورية القيمة المضافة على المشتريات منها نحو ٦,٧ مليون جنيه على مشتريات المبنائات، هذا وقد أفادت الشركة أن القضية مازالت متداولة أمام لجنة الخبراء بعمرقة المستشار الضريبي للشركة حيث تم تعيين لجنة متخصصة من جامعة القاهرة لتحديد خصائص المبنائات كمدخل فى إنتاج صناعة الحديد .

يتعين موافاتنا بما ستنتهى إليه الدعوى ومراعاة ما قد يترتب عليها من آثار

❖ رد الشركة : -

سيتم الموافاه بما ستنتهى إليه الدعوى .

❖ الملاحظة : -

ج - نحو ٣١,٣٥٠ مليون جنيه بحساب مصلحة الضرائب العامة (الحسابات المدينة) ، نحو ١٧,٨٨١ مليون جنيه ظهر كرصيد مدين بالأرصده الدائنة تحت مسعى ضرائب دخاية وقت أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات " المراقب الإشاره إليه " بأنه قد تم مخاطبة مصلحة الضرائب لأجراء تعديل ربط عن سنوات ١٩٩٨ / ٢٠٠٠ للوصول الى الرصيد والحصول على شهادة بالموقف الضريبي للشركة .

يتعين موافاتنا بالشهادة الواجبة ومراعاة ما قد يترتب عليها من تسويات.



❖ رد الشركة : -

- سيتم موافاتكم بشهادة المطلوبة فور الحصول عليها .

❖ الملاحظة : -

د- نحو ٩٩٠ ألف جنيه تأمين لدى شركة أبو زعبل للكيماويات المتخصصة (تأمين متفجرات محجر الأدبية) .
يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات في ضونها .

❖ رد الشركة : -

جارى عمل المطابقات اللازمة .

❖ الملاحظة : -

- ظهر حساب النقدية بالبنوك في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بنحو ٢,٨٨٦ مليار جنيه مقابل نحو ١,٩١ مليار جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ - تلاحظ بشأنها ما يلي:-

أ- تضمن الحساب نحو ٥٣٨ ألف جنيه تمثل قيمة غطاء خطابات الضمان انتهى الغرض منها.
يتعين العمل على استرداد تلك الخطابات ورفع الحجز المقام عليها.

❖ رد الشركة : -

جارى استرداد خطابات الضمان .

❖ الملاحظة : -

ب . ما زالت الودائع ببنك الإسكندرية (فرع حلوان) والبالغ قيمتها نحو ١٠ مليون جنيه مرهونة لصالح ضرائب الشركات المساهمة، فضلاً عن التحفظ على وديعة بالبنك الأهلي المصري بنحو ١٢٠٠ يورو، وأجنيب، نحو ٨٥١ ألف جنيه، ونحو ٧٤ ألف جنيه بالبنك الأهلي الكويتي "حجز قضائي" بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٢، وقد أفادت الشركة بردها أنه تم تقديم طلب لبنك الاسكندرية لفك الودائع كما تم الاتفاق شفوياً مع المـ، وأمين على إخراجها إلى الحـ، اب، الجارى وسداد مـ، وتحقق ضرائب الشركات المساهمة من هذه الوديعة .

نوصى بمتابعة باقى البنوك وإتخاذ الاجراءات الكفيلة لفك المبالغ المتحفظ عليها مع متابعة بنك الاسكندرية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن .

❖ رد الشركة : -

جارى المتابعة مع البنوك لفك المبالغ المتحفظ عليها وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع بنك الاسكندرية .

كما اوصى السيد المحاسب / أشرف محمد فتح الله وكيل الوزارة - نائب اول مدير ادارة مراقبة الحسابات :-

بضرورة رفع دعوى قضائية لاسترداد المبالغ المتحفظ عليها خصوصاً وأنه لا يوجد لدى البنك مستندات الحجز .

❖ الملاحظة : -

ما زال حساب الأرصدة الدائنة يتضمن نحو ١٦,٢ مليون جنيه (حساب مدين "بنك مصر") يمثل باقى قيمة الأرض المساهمة للبنك مقابل تسوية المديونية وقد أفادت الشركة بردها على التقرير التعميمى السابق الإشارة إليه أنه جارى التواصل مع البنك الموصول إلى أفضل صيغة حل مناسب .

الأمر الذى يستوجب المتابعة موافاتنا بما تم فى هذا الشأن .



❖ رد الشركة :-

جارى المتابعة وسنوافى سيادتكم فى هذا الشأن .

❖ الملاحظة :-

بلغت قيمة فروق فحص ضريبة كسب العمل عن الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢١ نحو ٣١٩ مليون جنيه تم سداد نحو ٦١ مليون جنيه فقط وتعلية باقى القيمة البالغة ٢٥٨ مليون جنيه على حساب جارى مصلحة الضرائب ، أقامت الشركة طعن بشأنها ومازالت الدعوى متداولة .

يتعين موافاتنا بما ستسفر عنه تلك الدعوى ومراعاة ما قد يترتب عليه من آثار .

❖ رد الشركة :-

جارى المتابعة وسنوافى سيادتكم بما ستسفر عنه الدعوى

❖ الملاحظة :-

ظهر رصيد مستحقات للهيئة القومية لسكك حديد مصر في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بنحو ٤,٣٤٦ مليون جنيه بعد تخفيضه بنحو ٨٦,٨ مليون جنيه دون إجراء مطابقة معها هذا فضلاً عن عدم قيام الشركة بإجراء التسوية المتعلقة بالاتفاق بشأن أسعار نولون النقل بالسكك الحديدية والبالغ نحو ١١,٤ مليون جنيه عن سنوات سابقة بخلاف نحو ٧٧ مليون جنيه (رصيد دائن) بحسابات العملاء، وتم رفع دعوى ضد الشركة بإلزامها بسداد نحو ٢٠١ مليون جنيه والقضية مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٩/٢٥ للتحقيق .

يتعين رد التخفيض لحين إجراء مطابقة على الحسابات المختصة بالهيئة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء تلك المطابقة.

❖ رد الشركة :-

جارى عمل اللازم لحين إجراء أعمال المطابقة .

❖ الملاحظة :-

- أسفرت المطابقات والمصادقات التي أجرتها الشركة مع بعض الموردين خلال الفترات السابقة عن بعض الفروق والتي لم نقف على مدى صحتها لعدم إجراء أية مطابقات عن فترة المركز المالي محل المراجعة ، كما تبين من :-

أ- بلغ رصيد المورد / الشركة المهربية لنقل الكهرباء في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١,٧٦٥ مليار جنيه في حين بلغت الفروق طبقاً لأخر مصادقة تمت في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٩٤ مليار جنيه بزيادة عن المثبت بدفاتر، هذا فضلاً عن تضمين المطابقة بين الشركتين عن الفترة من ٢٠٢١/٦ حتى ٢٠٢٢/٦ بمبلغ بنحو ٤,٠٧٢ مليون جنيه تمثل رصيد التشغيل والصيانة عن الفترة من ٢٠٢١/١٠ حتى ٢٠٢٢/٦ ولم تدرج بدفاتر شركة الحديد والصلب (تحت التصفية) ، وتم رفع دعوى قضائية برقم (١٤٠/٣٩٤ق) من قبل المورد بإلزام الشركة بدفع نحو ١,٨٥٧ مليار جنيه ومازالت الدعوى بالاستئناف جلسة ٢٠٢٥/١٠/٨ للتحقيق .

ب . بلغ رصيد المورد / شركة الخدمات البترولية (بتروتريد) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣,٧٨٢ مليار جنيه في حين بلغت الفروق طبقاً لأخر مصادقة وردت في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٤,٧٧٧ مليار جنيه في حين أن الرصيد في دفاتر شركة الحديد والصلب (تحت التصفية) في ذات التاريخ نحو ٣,٥٢١ مليار جنيه بفارق نحو ١,٢٥٦ مليار جنيه بين المقيّد بدفاتر الشركة والمثبت لدى المورد (منها تسوية بنحو ٧٠٣,٨١٩ مليون جنيه تم إلغاؤها في ٢٠٢٣/١ وإثبات التسوية بمبلغ ٦١٣,٣٩٤ مليون جنيه بالميد رقم ٦٤ في ٢٠٢٣/١) تم سدادها ضمن بروتوكول مبادله قطعه أرض مملوكة للشركة القابضة مقابل ديون بعض الشركات التابعة لدى شركات الغاز والكهرباء ، وقامت شركة بتروتريد برفع طلب أمام (لجنة ٩ فض منازعات) لإلزام الشركة بمسحوبات الغاز عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٢/٨/١٥ بنحو ٦٧٨ مليون جنيه والتي إنتهت إلى إلزام الشركة بنحو ٦٩٣ مليون جنيه تمثل قيمة مسحوبات الغاز عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، بنحو ٤١٣ ألف ، جنيه قيمة الفوائد المستحقة عن الفوائد المقترة من ٢٠٢١/٦/١ إلى ٢٠٢١/٧/١٦ ، وقد أفادت الشركة بردها أنه جارى تسوية المديونية طبقاً للأرصدة الفعلية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

الأمر الذى يستوجب الإسراع في إجراء المطابقات اللازمة ومراعاة ما يترتب عليها من تسويات

❖ رد الشركة :-

جارى عمل مطابقة .



- كما اوضحت السيدة المحاسب / داليا ناصر الشرقاوي - وكيل الوزارة - نائب اول مدير ادارة مراقبة الحسابات :

بالنسبة للموردين فيجب عمل مصادقات عن الفترات السابقة خاصة مع شركة الكهرباء وانه يوجد دعوى للاستئناف وشركة الخدمات البنرواية بنزوتريد والتي قدمه دعوى قضائية لمطالبة الشركة بثلاث مبالغ بقيمة حوالى ١.٨ مليار جنية وان رد الشركة كان جارى تسوية المديونية طبقا للارصدة الفعلية فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وهو ما لم يتم حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة .

رد السيد المحاسب / أسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

سيتم اجراء المطابقات واللجوء الى لجان فض المنازعات المشكلة لهذا الأمر .

❖ الملاحظة :

تبين وجود عدد (٢٠) خطاب ضمان لدى الشركة مقدمة من الموردين يرجع تاريخ صدور بعضها لعام ٢٠٠٢ دون موافاتنا بموقف هؤلاء الموردين من التوريد أو الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية من عدمه ، وتم مخاطبة بعضهم بتاريخ ٢٠٢٥/٨/١٧ لإسترداد تلك الخطابات لإنتفاء الغرض منها دون إستجابة هذا وقد أفادت الشركة بردها على التقرير التفصيلي (السابق الاشارة إليه) بأنه قد تم مخاطبة البنوك لمبادرة تلك الخطابات .

الأمر الذي يستوجب المتابعة وإجراء ما قد يترتب عليها من تسويات .

❖ رد الشركة :

جارى متابعة مصادرة خطابات الضمان وإجراء التسويات اللازمة .

❖ الملاحظة :

لم يتضمن رصيد ضريبة القيمة المضافة نحو ٢٥٩,٢ مليون جنيه تتمثل فى قيمة فروق فحص عن الأعوام من ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٠ ، ونحو ١٤٦ مليون جنيه قيمة الضريبة الإضافية عن الفترة من ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠٢٣/٢ .
يتعين العمل على سداد ضريبة القيمة المضافة فى المواعيد القانونية مع العمل على سرعة السداد لتجنب تحمل الشركة مزيد من الضريبة الإضافية وإجراء التسويات اللازمة لإظهار الحسابات على حقيقتها .

❖ رد الشركة :

أصل الدين متنازع عليه وبالتالي كل ما يترتب عليه من ضرائب إضافية لا يعتد بها الا بعد إنتهاء من النزاع الخاص بأصل الدين وسيتم سداد ضريبة القيمة المضافة عند الوصول إلى نهائى لها .



❖ الملاحظة : -

ملاحظات أخرى:-

- عدم حساب الضريبة المؤجلة عن فترة المركز المالي بالمخالفة لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وكذا الفقرة رقم (٥٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤ - ضرائب الدخل) من معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد والصادر بقرار السيد المستشار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠ والتي تقضى بـ " يعترف بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة كإيراد ومصروف وتدرج في ربح أو خسارة الفترة".

يتعين حساب الضريبة والالتزام بما يقضى به قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وكذا معايير المحاسبة المصرية لما لذلك من أثر على صحة المركز المالي .

❖ رد الشركة : -

- سيراعى ذلك مستقبلا

الرأى :

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على قائمة المركز المالي وحسابات التصفية فمن رأينا أن قائمة المركز المالي وحسابات التصفية عن الفترة المشار إليها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وعن أدائها المالي عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للشركات تحت التصفية وأحكام باب التصفية الوارد بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بإصدار قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وكذا القوانين المصرية السارية ذات العلاقة

• تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

- تمسك الشركة بحسابات منظومة وقوائم قائمة المركز المالي وحسابات التصفية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات
- عدم التزام الشركة بقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ لدى سداد مستحقات الموردين / العملاء
- عدم التسجيل بدفترى اليومية العامة والجرد ودفتر قيد أعمال المتعلقة بالتصفية بالمخالفة للمادتين (٢٣، ٢١) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ قانون التجارة والمادتين (٣، ١) من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية والمادة (١٤٢) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد .

يتعين التسجيل بالدفاتر القانونية والالتزام بتطبيق أحكام القوانين المشار إليها بعلية.

- البيانات المالية الواردة يتقرب السيد المصنف المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.



ثم توجة السيد المهندس / محمد السعداوى - العضو المنتدب التنفيذي شركة الصناعات المعدنية بالشكر للسادة مراقبي حسابات الصناعات المعدنية والهندسية ثم وجهه الكلمة الى السادة المساهمين من الافراد والقطاع الخاص الذين حضروا الاجتماع :

واوضح انه يوجد بعض الاستفسارات للسادة المساهمين تم تقديمها للسيد المصطفى العام للشركة من السادة المساهمين :
دكتور/ أحمد كمال معوض - ضابط حركة طيران / سامح وحيد أحمد - الاسنادة / رباب محمد الباشا
استفسار المساهمين :

هل يلتزم السيد المصطفى بما تنص عليه المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من ضرورة قيام سيادته فور تعيينه بجرد ما للشركة من اموال عقارية ومنقولة وما عليها من التزامات وتحرير قائمة مفصلة بذلك .

رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

وفقاً لآخر مركز مالى والقوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٥/٣١ (تاريخ التصفية) تم جرد اصول وموجودات الشركة وتم مطابقتها على كشوف الحصر بالحاسب الآلى وتم تصنيفها .

استفسار المساهمين :

هل يلتزم المصطفى بمعايير تقييم العقارى الصادرة بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ ، وذلك عند تقييم الاصول العقارية المملوكة لشركة الحديد والصلب المصرية تحت التصفية .

رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

لم يتم بيع أى اصل من الأصول العقارية خلال فترة التصفية وفى حالة التصرف بالبيع فى أى اصول عقارية سيتم الالتزام بمعايير التقييم العقارى المذكور .

استفسار المساهمين :

هل يلتزم السيد المصطفى بالمعايير المصرية للتقييم المالى للمنشآت المالية والصادر بها قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/١/١٨ .

رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

يتم تلطيظ الموجودات المراد بيعها بالشركة بمعرفة مقيمين معتمدين ومسجلين بالبنك المركزى ويتم تحديد السعر طبقاً لمتوسط ثلاث تقييمات دون تدخل أو تأثير من أحد .

استفسار المساهمين :

هل يلتزم السيد المصطفى بما تفوضه عليه المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من ضرورة مسكه لفيد الاعمال المتعلقة بالتصفية وهل يتبع فى مسكه احكام الدفاتر التجارية الوارد بالمادتين ٢٣،٢١ من قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وإذ كانت الاجابة بنعم نلتبس من الجمعية الموقرة السماح انا بالاطلاع عليه .



رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

الهدف من إمساك الدفاتر هو بيان المركز المالى للتاجر ما له من حقوق وما عليه من ديون متعلقة بالتجارة وهو ما تم بموجب المركز المالى والذى يتم مراجعته واعتماده وبيان ما عليه من ملاحظات وقد تضمنته المادة (٢٣) الفقرة الثانية نقيذ فى دفتر الجرد صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وهو ما انضح بالقوائم المالية ايضاً أى أنه تحقق الغرض من إمساك الدفاتر التجارية وفى حالة المخالفة يعاقب بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه طبقاً للمادة (٢٩) من قانون التجارة الجديد رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ .

استفسار المساهمين :

لماذا لا يتبع السيد المصطفى طريقة البيع بالمزاد العلنى عند بيع اصول الشركة سواء العقارية او المنقولة وذلك لنعظيم حصيلة البيع الامر الذى يصب فى النهاية فى مصلحة المساهمين من الاغلبية والاقلية ؟ وان كان قرار تعيين المصطفى لا يلزمه بهذه الطريقة فنحن نطالب من الجمعية الموقرة اصدار قرار بضرورة اتباع طريقة البيع بالمزاد العلنى ؟ هذا وقد سبق للسيد مراقب حسابات الجهاز المركزى للحسابات قد طلب من السيد المصطفى اتباع هذه الطريقة فى تقريره عن مراجعة المركز المالى وحساب التصفية لشركة الحديد والصلب المصرية عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ الى ٢٠٢٣/١٢/٣١ . هذا وقد ابدى السيد مراقب حسابات الجهاز المركزى نفس الملحوظة عن نفس الفترة من عام ٢٠٢٤ .

رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

تنص المادة (١٤٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يقوم المصطفى بجميع الأعمال التى تقتضيها التصفية وعلى وجه

الخصوص :-

- أ- وفاء ما على الشركة من ديون .
- ب بيع مال الشركة منقول أو عقار من بالمزاد العلنى أو بأى طريق اخرى ما لم ينص بوثيقة تعيين المصطفى على إجراء البيع بطريقة معينة ، وحيث أن قرار تعيين المصطفى لم ينص على البيع بالمراد العلنى ومن ثم يحق له البيع بأى طريقة أخرى يراها مناسبة .

استفسار المساهمين :

ما هو رد الشركة وموقفها من التصريحات الاعلامية المكثفة الصادرة عن بعض الجهات فى وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بخصوص تحويل اراضى شركة الحديد والصلب المصرية لاقامة مشروعات صديقة للبيئة او دراسة تحويل مصنع الحديد والصلب بحلوان الى مجمع للصناعات النسيجية والملابس الجاهزة او تشغيل جزء من مصنع الحديد والصلب حيث ان من شأن هذه التصريحات التأثير بالسلب على اسهم الشركة وبالتالي تسبب اضراراً بالغة بحقوق الاقلية ومن امثلة هذه التصريحات بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٤ مخاطبة البورصة المصرية للشركة للاستفسار بشأن ماتم نشره بخصوص تشغيل جزء من مصنع الحديد والصلب ، ثم بتاريخ ٢٠٢٥/٨/١٨ مخاطبة البورصة المصرية للشركة للاستفسار بشأن ما تم نشره فى احدى المواقع الالكترونية بخصوص دراسة تحويل مصنع الحديد والصلب بحلوان الى مجمع للصناعات النسيجية والملابس الجاهزة ، وبتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٨ مخاطبة البورصة المصرية للشركة للاستفسار بشأن ما تم نشره فى احدى المواقع بخصوص تحويل اراضى شركة الحديد والصلب المصرية لاقامة مشروعات صديقة للبيئة ، الخ.....



رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

بناء على تعليمات وتكليفات رئاسة الجمهورية للهيئة العامة للتنمية الصناعية بالتعاقد مع مخطط صناعى عالمى أو محلى لإعادة تخطيط المنطقة الصناعية بحلول

(أرض الحديد والصلب والكوك) للإستفادة القصوى بها فى إقامة صناعات أخرى متوافقة بيئياً ، وذلك طبقاً لدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية التى سيتم إعدادها لاحقاً .
(كتاب رئاسة الجمهورية ٢٣٠٤ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١١)

استفسار المساهمين :

هل يتم الافصاح عن كل التصرفات التى يقوم بها السيد المصطفى وخصوصا التصرفات ببيع اصول الشركة العقارية والمنقولة ، ان هناك تصرفات فى اصول لم يتم الافصاح هنا حتى تاريخ انعقاد هذه الجمعية .

رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

- تم الافصاح عن جميع التصرفات التى تمت وخصوصاً بيع أصول الشركة من المنقولات والتى تم تقييمها وبيعها بما يحقق لصالح الشركة .
- أما بشأن التصرف فى الأصول العقارية فلم يتم حتى تاريخه بيع أو التصرف فى أى أصول عقارية .

استفسار المساهمين :

بالنسبة لموقف اراضى الشركة وما الت اليه اللجنة المشكلة من وزارة العدل لتسجيل كافة اراضى الشركة وموقف التعديلات على اراضى الشركة لذا نرجو من سيادتكم عرض بيان بحصر الاراضى يوضح نسب ما تم انجازه والمدى المتوقع من انتهاء عمليات تسجيل الاراضى .

رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

اللجنة مشكلة لبحث وهل مشاكل ومعوقات تسجيل جميع الأراضى المملوكة لشركات قطاع الأعمال العام والصادر لها قرارات المنفعة العامة وليست خاصة بشركة الحديد والصلب المصرية فقط ولم نوافى أو يتم إبلاغنا بأى قرارات فى هذا الشأن .

استفسار المساهمين :

ما مدى امكانية عمل تقىي مبدئى لاراضى الشركة حيث انه بناء على اخر بيان تم تقنين وضع مساحة حوالى ٩ مليون متر مربع حيث انه تم مرارا وتكرارا طلب عمل تقييم مبدئى من المساهمين الاقلية للوقوف على الوضع الاستثمارى للشركة بناء على التقييم المبدئى لاتخاذ القرار الاستثمارى المناسب لمساهمي الاقلية ومنعا للتلاعب بقيمة سهم الشركة

رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

بناء على تعليمات وتكليفات رئاسة الجمهورية للهيئة العامة للتنمية الصناعية لإعادة تخطيط المنطقة الصناعية بحلول (أرض الحديد والصلب والكوك) للإستفادة القصوى بها فى إقامة أنشطة صديقة للبيئة مع صناعات أخرى متوافقة بيئياً ، ومن ثم سيتم التقييم فى حينه من قبل الجهات المختصة بالدولة فضلاً عن تحمل الشركة لقيمة رسوم ومصاريف التقييم دونه حاجه إليها وذلك فى الوقت الراهن ولا سيما أن مده صلاحية التقييم سنة أشهر فقط .



استفسار المساهمين :

ما ألت اليه مديونيات كبار الموردين (بتروتريد ، شركة الكهرباء) حيث انه داخل تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات اثبت انه تم رفع قضايا من قبل كبار الموردين ونسبة نجاحها بناء على رأى الشئون القانونية ١٠% وهل هذا يعنى انه تم سداد هذه المديونيات او انه تم اسقاطها

رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

- هذه المديونيات مثبتة فى القوائم المالية المعتمدة وسيتم سدادها بعد الانتهاء من التصفية طبقاً لترتيب أولويات سدادها طبقاً للقانون .

استفسار المساهمين :

لماذا تم تحميل ضريبة كسب العمل بمبلغ ٣١٩ مليون جنيه على شركة الحديد والصلب المصرية حيث انه تم بالفعل خصم الضريبة المذكورة من المنبع عن طريق الشركة القابضة ولم يتم سدادها من خلال الشركة القابضة حيث تعهد سابقا رئيس الشركة القابضة المعدنية بتسديد قيمة الضريبة من حسابات الشركة القابضة للصناعات المعدنية وهذا ما لم يتم حدوثه وتحميله لشركة الحديد والصلب المصرية .

رد السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى - المصطفى العام للشركة :

تم الطعن على ضريبة كسب العمل عن الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢١ والخاصة بهذه المبالغ والدعوى متداولة أمام القضاء الإدارى ، حيث تم الإسقاط بمعرفة شركة الحديد والصلب بإعتبارها جهة العمل وهى المنوط بها السداد لمصلحة الضرائب وليس الشركة القابضة هى المنوط بها السداد ، أما إذا رأت الشركة القابضة وفقاً لما تقتضيه الظروف وسدادا لمستحقات الدولة الضريبية فإنها ستقوم بسداد وتعليه أو قيد ما تم سداده فى الحساب الجارى للشركة .

وفى نهاية الاجتماع صدرت قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية للشركة باغلبية الحضور بنسبة ٨٢.٤٨ % على النحو التالى :-

القرارات :

- ١- الإحاطة بتقرير السادة / مراقبى الحسابات على قائمة المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وحساب التصفية عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ ورد الشركة عليه .
- ٢- التصديق على تقرير السيد / المصطفى عن نشاط التصفية عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .
- ٣- اعتماد قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وحساب إيرادات ومسرورات التصفية عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بفائض قدره "١.٠٣٨.٧١٩.١٤٥" جنيه .

التأكيد على تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة بشأن الاتى : —

- ١ يتعين ضرورة التزام الشركة بتطبيق معايير السلامة والصحة المهنية وذلك من خلال تعزيز إجراءات الوقاية والزام الشركات المتعاقدة مع شركة الحديد والصلب المصرية " تحت التصفية " لشراء اللوطات المختلفة بالالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية وشراء مهمات الوقاية اللازمة للعاملين خاصتهم والقائمين على تنفيذ عمليات الاستلام .



- ٢- على المصفي الالتزام بكافة الأحكام التي تتضمنها المواد من ١٣٧ الى ١٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية .
- ٣- الاسراع فى اتخاذ واستكمال الاجراءات القانونية اللازمة لازالة التعديات الواقعة على الاراضى ملك الشركة .
- ٤- يتعين على المصفي القيام بجدد كافة ممتلكات الشركة فى تاريخ اعداد المركز المالى للتحقق من وجودها فعليا واستبعاد المسلم منها حتى تاريخه وما يتبعه من الاعتراف بالايراد الخاص بها .
- ٥- يتعين على الشركة سرعة تحديد وانهاء الموقف الضريبي واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحسم كافة النزاعات والخلافات مع مصلحة الضرائب بانواعها لكونها دين ممتاز وسرعة سداد الضرائب واجبة السداد فى المواعيد القانونية لتجنب الشركة مزيد من الضريبة الاضافية والغرامات مع الالتزام بما يقضى به قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- ٦- على المصفي تقديم تقرير شهرى مفصل عن سير الاعمال للشركة القابضة موضحا به كافة أعمال التصفية التي تمت خلال الشهر (مالية - قانونية - فنية - بيعيه - إجرائية) وما قد يعترضها من عقبات .
- ٧- تكثيف الجهود لتحصيل مستحقات الشركة لدى الغير حفاظا على حقوق الدائنين .
- ٨- يجب على الشركة الإلتزام بالشفافية التامة واتباع القوانين والقرارات ذات الصلة المنظمة لأعمال التصفية عند اتخاذ إجراءات بيع موجودات الشركة من حيث الشروط والتصنيف والتأطيط والتقييم والترسيه لتعظيم العائد من التصفية .

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة الرابعة والنصف مساء.

أمين سر الجمعية
 (الاستاذ / سامح عبد التواب شكرى)
 جامعى الأصـوات
 (محاسب / عبد اللطيف ابراهيم بلطية) (محاسب / محمد عبدالمنعم)

الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية

وكيل الوزارة
 نائب أول مدير الإدارة
 (محاسب / أشرف محمد فتح الله)
 وكيل الوزارة
 نائب أول مدير الإدارة
 (محاسب / داليا ناطر الشرقاوى)

رئيس الجمعية العامة
 (مهندس / محمد السعداوى مصطفى)



شركة الحديد والصلب المصرية
(تحت التصفية)

محضر اجتماع
الجمعية العامة غير العادية
لشركة الحديد والصلب المصرية
(تحت التصفية)
المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥

اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) طبقا لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ وكذا القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى تمام الساعة الرابعة ونصف عصر يوم الاثنين الموافق ٢٢/٩/٢٠٢٥ بمقر الجمعية المصرية للدراسات التعاونية (شارع اسماعيل سرى - القصر العيني - امام نقابة الاطباء والمركز الثقافى الفرنسى) برئاسة السيد المهندس / محمد السعداوى مصطفى العضو المنتدب التنفيذى شركة الصناعات المعدنية (ش.م.ق.م) بموجب تفويض بالانابة من السيد المهندس/ طارق فهمى الحيدى رئيس مجلس الادارة (غير التنفيذى) شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية وذلك للنظر فى الموافقة على مد فترة التصفية لمدة عام آخر اعتبارا من ٢٠٢٦/١/١ أو إنتهاء أعمال التصفية أيهما أقرب .

وذلك بحضور السادة:-

* رئيس الجمعية العامة :

- السيد المهندس/ محمد السعداوى مصطفى العضو المنتدب (التنفيذى) شركة الصناعات المعدنية
السادة أعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية (ش . م . ق . م)
- الدكتور مهندس/ جمال محمد مجاهد
 - الدكتورة / نيفين عصام الدين حسن جامع
 - المهندس/ حسام محمد حمدى عبد العزيز
 - الدكتور / جلال حامد سيد احمد
 - المحاسب / احمد حسين الصادق
 - المحاسب / عبدالرحمن عبد الغنى ابراهيم

* السادة المساهمون من الأفراد والأشخاص الاعتبارية و من القطاع الخاص

* شركة الحديد والصلب المصرية :

- المحاسب / أسامة احمد بدوى



ويحضور كلا من السادة :

* السادة مراقبو الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات :

- المحاسب/ أشرف محمد فتح الله وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
 - المحاسب/ داليا ناصر الشرفاوى وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
 - المحاسب / محمد عبدالسلام محمد مراجع أول ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- * السادة ممثلو مركز معلومات قطاع الأعمال العام :

- المحاسب / مراد جميل مدير عام بشعبة الصناعات المعدنية

* السادة ممثلو هيئة الرقابة المالية :

- السيد الاستاذ / حسام عبدالعزيز طه مدير ادارة بالادارة المركزية لحوكمة الشركات
- وفى بداية الاجتماع تم اختيار كل من السادة - الأستاذ / سامح عبد التواب شكرى - أمين سر للجمعية العامة السيد المحاسب/ عبد اللطيف بلطية ، والسيد المحاسب/ محمد عبدالمنعم - جامعين للأصوات وكانت نسبة الحضور السادة المساهمين ٨٥ ٪ وبعد التحقق من انعقاد الجمعية العامة العادية .
- السيد المهندس/ محمد السعداوى - رئيس الجمعية العامة يبدء الاجتماع ووضح :

بتاريخ ٢٠٢١/١/١١ قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة الحديد والصلب المصرية "القرار الثامن والذى ينص على

الاتى :

- الموافقة على حل وتصفية الشركة طبقا للمادة ٣٨ . بفقرتها من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعيين مصفيا للشركة على ان يكون المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ اساسا للتصفية .
 - بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٨ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على مد فترة التصفية لشركة الحديد والصلب المصرية " تحت التصفية لمدة عام اعتبار من ٢٠٢٥/١/١ او انتهاء اعمال التصفية ايهما اقرب .
- ونظرا للاعمال المتبقية من اعمال التصفية حيث افاد السيد المصطفى بأن تنفيذ نأى الاعمال من المتوقع ان تنتهى فى ٢٠٢٦/١٢/٣١ .

ثم اعطي الكلمة للسادة مراقبي الحسابات الصناعات المعدنية والهندسية :

- ابدت للسيدة المحاسب / داليا ناصر الشرفاوى - وكيل الوزارة - نائب أول مدير ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية بانه يتم مد اعمال التصفية من عام لآخر مع بطئ الاجراءات .



وفي نهاية الاجتماع صدرت قرارات الجمعية العامة غير العادية للشركة باغلبية الحضور بنسبة ٨٢.٤٨ % على النحو التالي :-

القرارات :

- ١- الموافقة على مد فترة تصفية شركة الحديد والصلب المصرية " تحت التصفية " لمدة عام اعتباراً من ٢٠٢٦/١/١ أو إنتهاء اعمال التصفية ايهما أقرب .
- ٢- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة الخامسة مساءً.

أمين سر الجمعية
عبد التواب شكرى
(الأستاذ /سامح عبد التواب شكرى)

جامعي الأصوات
عبد اللطيف بلطية
(محاسب / عبد اللطيف ابراهيم بلطية) (محاسب / محمد عبدالمنعم)

الجهاز المركزي للمحاسبات
وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
داليا ناصر الشرقاوى
(محاسب / داليا ناصر الشرقاوى)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير إدارة
مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
محمد عبد الحليم
(محاسب / أشرف محمد فتح الله)

رئيس الجمعية العامة
محمد السعداوى مصطفى
(مهندس / محمد السعداوى مصطفى)

